

الدور الاقتصادي للجيش وانعكاسه على تطور الدور السياسي: مصر بعد 2011 نموذجاً

إعداد: محمود جمال

باحث في العلوم السياسية

APR 2018

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ♦ للدراسات والاستشارات

المحتوى

2	مقدمة
3	أولاً: الدور الاقتصادي/التنموي للجيش المصري في أدبيات دراسة العلاقات المدنية العسكرية
5	ثانياً: القوات المسلحة: ما بين أدوار التنمية، ومنطق شراء الولاءات
6	ثالثاً: تطور اقتصاد الجيش بعد 2011 وعلاقته بموقف الجيش من تنحي مبارك
8	خاتمة
9	قائمة المراجع
9	أولاً: المراجع باللغة العربية
9	ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

مقدمة

تلعب الجيوش دوراً بارزاً في الأنشطة الاقتصادية، وذلك في الدول المتقدمة والعالم الثالث على حد سواء، ولكن يختلف مفهوم الدور وأبعاده بين جيوش الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي غالباً ما يركز جيشها على الاستثمار في المشروعات الكبرى كالمطارات المدنية والموانئ، أو جيوش دول العالم الثالث التي يركز دور جيوشها على الاستثمار لتغطية السلع الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للناس بأسعار قد تكون تنافسية لصالح المستهلك مقارنة بمنتجات القطاع الخاص. وقد يهدف تدخل الجيوش اقتصادياً إلى الاستثمار في الأماكن النائية لتحريك اقتصاداتها وإيجاد فرص عمل لشبابها مثل استثمارات القوات المسلحة المصرية في شمال سيناء ومرسى مطروح، وذلك دون النظر إلى الأرباح المنتظرة بعكس القطاع الخاص الذي يهتم بعامل الربح.

على الصعيد المصري، ازداد دور الجيش مع أحداث 25 يناير 2011 نتيجة الظروف السياسية، التي أحاطت بالحدث السياسي؛ حيث برز دوره نتيجة عدة عوامل أهمها: وهن النخبة المدنية في مصر سيما في ظل نظام منغلق سياسياً، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في مصر المترسخ على مدار أكثر من 60 عاماً منذ ثورة يوليو/تموز 1952؛ حيث اعتمد عبد الناصر على الجيش في تحقيق نموذج التنمية المركزي الذي اعتمده إبان سقوط برجوازية ما قبل يوليو، واستمر في هذا الصدد الرئيس السادات بإصداره قانوناً يسمح للقوات المسلحة في مصر بالمساهمة في التنمية بعد انتصار أكتوبر/تشرين الثاني 1973، وسار الرئيس الأسبق مبارك ومن خلفه من الحكومات على هذا السياسة.

ستدور الإشكالية البحثية لهذه الورقة بالأساس على دراسة تطور الدور الاقتصادي للجيش في مصر وانعكاسات ذلك على العملية السياسية؛ حيث تفترض الورقة أن الدور الاقتصادي الذي يمارسه الجيش منذ قرار الرئيس السادات بإنشاء إدارة مشروعات الخدمة الوطنية وما تبعها من تنامي الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في مصر، جعل منه طرفاً مهماً في المعادلة السياسية، وهو ما برز بوضوح بعد تنحي الرئيس الأسبق مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي شؤون البلاد. ومن ثم تحاول الورقة البحث في تطور الدور الاقتصادي للجيش المصري، ومدى ارتباط ذلك بالدور الاجتماعي والتنموي الذي قد تقوم به الجيوش، وكذلك مدى انعكاس توسع المنظومة الاقتصادية على الدور السياسي، ونحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة عدة نقاط هامة:

- تطور الوضع الاقتصادي للجيش منذ قرار الرئيس السادات رقم 32 لسنة 1979 الذي سمح للقوات المسلحة بممارسة نشاط اقتصادي، واعتبارها شريكاً في عملية التنمية، وصولاً إلى توسع هذا الدور وتمددته بعد عزل مرسي يوليو/تموز 2013.
- اختبار الأطروحة التي ترى أن مصالح المؤسسة العسكرية الاقتصادية تضررت أواخر عهد الرئيس الأسبق مبارك نتيجة ظهور ثلة من رجال أعمال الحزب الوطني الحاكم وعلى رأسهم جمال نجل مبارك، وتأثير هذا الطرح على قرار الجيش في 25 يناير 2011، وما تلاها من أحداث.

تعتمد الورقة على مقارنة المنهج المؤسسي (Institutional Approach) في تفسير سلوك المؤسسة العسكرية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية؛ حيث يعتبرها مؤسسة قائمة على هيكل تنظيمي (Structure) يبحث عن مصلحته بالأساس¹. لذا تعتبر هذه المقاربة أن تدخل الجيش في الاقتصاد أو السياسة يقوم على أساس المصلحة، ومفهوم "المصلحة" هنا لا يحمل في طياته الجوانب السلبية فقط، ولكن نستخدمه كإطار عام حاكم للعلاقة مع مؤسسات الدولة؛ حيث يعتبر تبني الجيوش في دول العالم الثالث لمشروعات اقتصادية تتعلق بالبنية التحتية، أو حتى المجالات التي لا يقترب منها الاستثمار الأجنبي مثل استثمارات الجيش في الأماكن النائية على سبيل المثال من أساس مهامه ومصلحته لحفظ السلم والأمن الاجتماعي.

أولاً: الدور الاقتصادي/التموي للجيش المصري في أدبيات دراسة العلاقات المدنية العسكرية

ستركز المراجعة التالية للأدبيات على ما توصلت إليه في إطار الاتجاهات التي ترتبط بعلاقة الجيش بالعملية السياسية بالتركيز على محدد المصالح الاقتصادية على ذلك. وبالعموم تدور اتجاهات دراسة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، حول خصوصية النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية المصرية، ودور الجيش في العملية السياسية، والدور الاقتصادي/التموي الذي اضطلع به جيش مصر في مراحل دقيقة من التاريخ المصري.

وسنركز في هذا الإطار على الأدبيات التي تتناول دور الجيش الاقتصادي، ومدى تأثير ذلك على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، وخاصة فيما يتعلق بالرقابة على الموازنة والتسليح وأنشطة المؤسسة من قبل الأجهزة الرقابية والسلطات المدنية المنتخبة. ترصد إحدى الدراسات دور العسكريين في عمليات التنمية، ومدى انعكاس ذلك على عملية التحول السياسي². ويخلص الباحث إلى أنّ الجدل حول الدور التموي للعسكريين مازال مستمراً، ولكنه انتهى في دراسته إلى اعتباره أحد أهم العوائق أمام عملية الانتقال الديمقراطي، وهذا لم يمنع الباحث من نعت هذا الدور بالإيجابية فيما يرتبط بمجالات التنمية والبنية التحتية والعائدات الاجتماعية التي تكفل الاستقرار السياسي، فضلاً عن ربطه للمصالح الاقتصادية بتراجع نسب الانقلابات العسكرية. ولكن ما يؤخذ على هذا الطرح أن الفاعلية الاقتصادية للمؤسسة العسكرية عموماً والحالة المصرية على وجه الخصوص تمخض عنها انتشار الفساد والزبائنية/المحسوبية Clientelism ولا سيما في ظل ضعف/حذر الدور الرقابي للسلطات المدنية على ما يخص النشاط العسكري. من ناحية أخرى، أغفل الباحث المنافسة غير المتكافئة بين القطاع المدني والقطاع التابع للمؤسسة العسكرية، مما قد يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار الذي يستوعب النسبة الأكبر من البطالة.

على صعيد آخر، يرى حازم قنديل³، وهو باحث مصري في العلاقات المدنية العسكرية، أن المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية تأثرت سلباً نتيجة تصاعد دور رجال أعمال الحزب الوطني، مما جعله يتجه في دراسته إلى فتح أفاق

¹ حازم قنديل، "العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين"، في: بهجت قُرنِي وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بهجت قُرنِي (محرراً)، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2012)، ص ص 217-219.

² محمد عبد الله يونس، منفعة مُتبادلة: دور العسكريين في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية)، العدد 191، يناير 2013، ص ص 23-28.

³ قنديل، مرجع سابق، ص ص 217-246.

جديدة تتجاوز رفض الجيش لسيناريو توريث حكم مصر لجمال مبارك في 2011 إلى جوانب أبعد تتعلق بما قد ينعكس على المؤسسة اقتصادياً بعد صعود مبارك الابن للحكم، ومعه هذه النخبة بالتأكيد؛ حيث اعتمد مبارك الابن بصورة أساسية على دعم مجموعة من رجال الأعمال التي انخرطت معه فيما بعد بالحزب الوطني الديمقراطي، وفي لجنة السياسات تحديداً. تؤكد هذا الاتجاه مع سعي نظام ما بعد 3 يوليو/تموز 2013 لتطويع نخبة جديدة من رجال الأعمال لتحل محل رجال أعمال الحزب الوطني.

وترصد دراسة زينب أبو المجد ، الباحثة في الاقتصاد العسكري المصري، تطور الدور الاقتصادي والسياسي للعسكريين منذ عهد عبد الناصر، حيث كانوا يجسدون طليعة مشروعه التحرري، وتطور هذا الدور في عهد السادات لتتبلور الاستراتيجية الاقتصادية استغلالاً لحالة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات، ووصل الأمر إلى إمبراطورية اقتصادية في عهد مبارك، مُستفيدين من حالة السلم التي أعقبت اتفاقية كامب ديفيد 1979⁴. وتتناول الباحثة انعكاس المصالح الاقتصادية على تفاعل المؤسسة العسكرية مع الأحداث السياسية منذ 25 يناير 2011 ومدى انعكاس هذه الأحداث على المصالح الاقتصادية.

من ناحية أخرى، يرى السوسيولوجي المصري أنور عبد الملك أن الدور الاقتصادي للجيش يضرب في جذور التاريخ، وتحديدًا بعد ثورة يوليو؛ حيث عمدت النخبة الجديدة على تفكيك برجوازية ما قبل يوليو عن طريق التأميم ومحاولة نقل الثقل الاقتصادي إلى دولا الدولة البيروقراطي، الذي اعتمد في أساس تكوينه على العسكريين المتقاعدین. يذكر عبد الملك أن زهاء 500 ضابطاً ممن تركوا الخدمة العسكرية في الفترة من 1952-1964 تم توظيفهم في المناصب القيادية العليا بالمؤسسات غير العسكرية⁵. يندمج طرح عبد الملك مع رؤية عبد الناصر في تكليف القوات المسلحة بمهمة أيديولوجية تقوم على توزيع الثروة في إطار مبادئ الاشتراكية لتمكين المجتمع⁶، وهو ما يختلف مع دور الجيش حالياً؛ حيث بات مالكاً لهذه المشروعات ومشغلاً لها في إطار الرأسمالية ونماذجها المختلفة.

عطفاً على ما تقدم، اتسعت الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة منذ يوليو/تموز 2013 سواء في استحداث مجالات عمل جديدة أو حتى التوسع في مجالات أخرى كانت تنشغل بها في مراحل سابقة. تضمنت هذه المجالات استصلاح الأراضي الزراعية، والإسكان الاجتماعي، والاستزراع السمكي، والتعليم، وإدارة المستشفيات والأندية الرياضية، والإنتاج الطبي، والطرق والكباري⁷. ويرى اللواء في الجيش المصري محمد قشقوش في أحد دراساته أن ما يقوم به الجيش المصري من دور في مشاريع البنية التحتية يهدف بالأساس إلى تخفيف الضغط عن كاهل الدولة المصرية، وذلك عن طريق ضمان توفير السلع للمواطنين بأسعار تنافسية فضلاً عن تحمل الجيش لجانب من ميزانيته بعيداً عن ضغط موازنة الدولة ومواردها⁸. ومع ذلك، لا يمكن أن يُنظر لدور الجيش الاقتصادي على أنه عائق أمام التنمية بقدر ما يمكن أن يشكله هذا الدور من

⁴ Zeinab Abul-Magd, "Egypt's adaptable officers: Business, Nationalism, and discontent", in: Elke Grawert and Zeinab Abul-Magd (Editors), **Businessmen in arms. How the military and other armed groups profit in the MENA Region** (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield Education: 2016), Pp. 23-42.

⁵ أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش 1952-1977، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار المحروسة، 2005)، ص 16-19.

⁶ يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر (1/8/2012)، مركز كارنيغي للسلام، ص4، على الرابط: <https://goo.gl/W7Lt5F>

⁷ محمد حمامة، هذه هي القطاعات الاقتصادية التي دخلها الجيش في 12 شهراً، مدى مصر، (3/9/2016)، على الرابط: <https://goo.gl/7UecfN>

⁸ محمد عبد الخالق قشقوش، الدور الاقتصادي للجيش (23/2/2014)، مجلة الديمقراطية، العدد (52)، متاح على الرابط: <https://goo.gl/wsXu5p>

تحديات أمام العملية السياسية خاصة في حالات تطوره إلى النماذج البيروتية، التي تمثل فيها الجيوش نفوذاً عسكرياً يصل حد احتكار المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً (Praetorianism).⁹

ثانياً: القوات المسلحة: ما بين أدوار التنمية، ومنطق شراء الولاءات

تنطلق أدبيات دراسة علاقة الجيش بالاقتصاد في مصر من قرار الرئيس الراحل أنور السادات رقم 32 لسنة 1979 ، الذي سمح بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع، بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة والاهتمام بأبنائها، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما تبع هذا القرار من ممارسة فعلية ضمنت للمؤسسة العسكرية دوراً اقتصادياً يتجاوز محيطها الوطني إلى إمكانية الاستثمار عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي فيما تراه المؤسسة العسكرية مناسباً لتنمية مواردها، وتم ذلك اعتماداً على قرار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رقم 446 لسنة 2015.¹⁰

تندفع التحليلات لقرار الرئيس السادات بالسماح لانخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة المدنية من مقالٍ للخبير العسكري إبراهيم شكيب في يوليو/تموز 1984؛ حيث تسند تفسير ذلك إلى استراتيجية الدولة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة انطلاقاً من فكر عسكري يسعى لتجنيب القوات المسلحة تحكُّم قوى السوق، خاصة مع بدء مرحلة اللبلة الاقتصادية وحالة الانفتاح التي شهدتها البلاد في عهد الرئيس السادات.¹¹ ولكن تجدر الإشارة هنا أن القوات المسلحة تجاوزت خلال 40 عاماً ما يتصل بتحقيق الاكتفاء الذاتي إلى ما يتعلق بإدخال منتجاتها إلى القطاعات المدنية، بل وتوسع دورها في مجالات البنية التحتية مثل الطرق والكباري، والإسكان، واستصلاح الأراضي الزراعية.¹² وإنشاء الشركات والهيئات المملوكة لها، والتي يعمل بها العسكريين المتقاعدين بغرض تحسين دخلهم في إطار بدل الولاء الذي أُقر في مرحلة سابقة من عهد مبارك لكبار قادة القوات المسلحة.

كحال موازنات الجيوش في العالم الثالث، يظل اقتصاد الجيش المصري وموازنته محل عدم يقين، فهناك تقديرات تصنفه ما بين 30 إلى 40% من الأنشطة الاقتصادية للدولة، وهذا ما نفاه الرئيس عبد الفتاح السيسي مشيراً إلى أن نسبة مشاركة الجيش في الأنشطة الاقتصادية لا تتجاوز 1 إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.¹³ وفيما يتعلق بالشفافية والرقابة يرى المدافعون عن الوضع الحالي الخاص بسرية موازنة الجيوش أن الشفافية والرقابة من أهم المعضلات التي تواجه كثير من جيوش العالم وليس الجيش المصري وحده ولكن بنسب متفاوتة، لذا يعتقدون أنه من الضروري تقنين هذه الرقابة في إطار ما أطلق عليه "الحفاظ على الأمن القومي".¹⁴ تجدر الإشارة هنا أن مبدأ الشفافية لا يتعارض على الإطلاق مع الأمن القومي؛ حيث تقوم أقوى الجيوش في العالم على الشفافية والمحاسبة دون أن يؤثر ذلك سلباً على أمنها القومي، لأن الرقابة

⁹ مزيد من الدراسة حول نماذج الاحتكار العسكري، أنظر: Perlmutter, Amos. "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities." *Comparative Politics* 1, no. 3 (1969): 382-386.

¹⁰ الجريدة الرسمية، العدد (48) مُكرر(ب)، 29/11/2015.

¹¹ - قنديل، مرجع سابق، ص 227.

¹² Henry Harding, ANALYSIS: Egypt's military-economic empire, Middle East Eye, (30/3/2016), available at: <https://goo.gl/e422pU>

¹³ Mohammed Hamama, Sisi says military economy is 1.5% of Egypt's GDP, but how accurate is this?, Mada Masr(31/10/2016), at: <https://goo.gl/EEVHaA> , Look too: Amr Khalifa, Blood and treasure: Egypt's army(28/4/2017), Middle East Eye, Available at: <https://goo.gl/rhbXzy>

¹⁴ قشوقش، مرجع سابق.

تقوم على استجلاء الحقيقة وليس لأغراض الانتقام والسيطرة من النخبة المدنية على ما هو عسكري كما شاع لدى جيوش العالم الثالث.

وفيما يتعلق بالضرائب، لا تدفع القوات المسلحة الضرائب وفقاً لقرار الإعفاء الذي أصدره وزير الدفاع، وشمل 574 منشأة عسكرية¹⁵، ما بين ساحات وأندية رياضية ومنافذ بيع وفنادق ودور سينما ومسارح، يتبعونها، يُضاف إلى الإعفاء من الضرائب، إعفاؤها أيضاً من الخضوع للمحاسبة والمراقبة من أجهزة الدولة الرقابية والاكتفاء بالرقابة الداخلية لوزارة الدفاع، ولجنة من وزارة المالية يقوم عملها بالتنسيق مع مساعد وزير الدفاع للشئون المالية.

في سياق فتح المجال الاقتصادي أما للجيش، يتجه كثير من الباحثين في العلاقات المدنية العسكرية المهتمين بمصر مثل يزيد صايغ إلى اعتبار استراتيجية الاستقطاب، وشراء الولاءات (The Logic of Co-optation) أساس ضمان البقاء والاستمرار في السلطة خاصة في دول العالم الثالث التي لم تتشكل فيها عملية سياسية راسخة بعد، وذلك من خلال استقطاب الفئات التي قد تشكل خطراً على السلطة السياسية عن طريق منحها الامتيازات خاصة الاقتصادي منها¹⁶. وأورد صايغ أن هذا النوع من الأنظمة يعتمد على تواجد الجيش ليس فقط في المواقع الحكومية ولكن أيضاً في قطاعات أخرى خارج اختصاصاته مثل مشروعات البنية التحتية ومزاحمة القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسكين القادة المتقاعدين في مجالس إدارات الشركات والهيئات والمصالح الحكومية كأحد أهم آليات شراء الولاء التي سُننت في عهد عبد الناصر، وأُتبع من بعده¹⁷، بل وتوسعت في عهد الرئيس الحالي السيسي. وترى الباحثة زينب أبو المجد أن الضباط المتقاعدين استفادوا من برامج الخصخصة التي اتبعها مبارك، وذلك من خلال السيطرة على مجالس إدارات الشركات بل وتجاوزوا ذلك للدخول بنسب متفاوتة لامتلاك أسهم في هذه الشركات، وهو ما اعتبرت أنه سيناريو لشراء الولاء بدأ من عهد عبد الناصر الذي اعتبر أن الجيش من مصادر قوة العملية السياسية¹⁸، واستمر في عهد السادات ومبارك ومن تبعهم¹⁹.

ثالثاً: تطور اقتصاد الجيش بعد 2011 وعلاقته بموقف الجيش من تنحي مبارك

يبرز في هذا الإطار اتجاهين حول الدور الاقتصادي للجيش في عهد الرئيس الأسبق مبارك. فيرى البعض أهمية الدور الاقتصادي للجيش المصري؛ حيث بلغ إسهامه الاقتصادي ما نسبته 4 مليارات جنيه في 2008، مثل أكثر من ضعفها منتجات مدنيّة. اشتملت كذلك على مشاركة القوات المسلحة في قطاعات الإنشاء، البناء والتعمير، الاتصالات، إدارة الأندية والفندقة، والقطاع الطبي²⁰. لذا يتجه أصحاب هذا الاتجاه في تفسيرهم لموقف الجيش طوال ثلاثين عاماً من حكم مبارك بأنه نوع من الزبائنيّة وتبادل المصالح²¹. وبناءً على ذلك يُفسر هؤلاء موقف الجيش من نظام مبارك أنه جاء من مبدأ إنقاذ

¹⁵ الجريدة الرسمية، قرار رقم 68 لسنة 2015، على الرابط: <http://albedaiiah.com/news/2015/06/03/90666>

¹⁶ Stephen Haber, "Authoritarian Government." In: Barry Weingast and Donald Wittman (ed.s), Oxford Handbook of Political Economy, (UK: Oxford University Press, 2006), P. 701.

¹⁷ صايغ، جمهورية الضباط، مرجع سابق، ص 8-11.

¹⁸ المرجع السابق، ص 10.

¹⁹ ZEINAB ABUL-MAGD, The Egyptian Republic of Retired Generals (8/5/2012), foreign Policy, Available at: <https://goo.gl/bDKKQL>

²⁰ Imad Harb, "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?" *Middle East Journal* 57, no. 2 (2003), Pp. 285-286.

²¹ محمد عبد الله يونس، العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية، في: نادية مصطفى، أمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال مؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 302-303.

النظام عن طريق إبعاد بعض رموزه وكبار معاونيه خوفاً من انهيار النظام ككل ولا سيما أنه امتداد بطريقة أو بأخرى لجمهورية يوليو التي أسسها الجيش 1952²². والاتجاه الآخر، يرى أن موقف الجيش من مبارك جاء في ضوء ما أُشيع حول تولي نجله السلطة، والذي يعتمد بالأساس على شبكة كبيرة من رجال الأعمال، مما قد ينعكس سلباً على المؤسسة العسكرية ومصالحها.

تُظهر المؤشرات تصاعد الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بعد يوليو/ تموز 2013، حيث تجاوزت عقود المقاولات الحكومية حاجز 1600 مشروعاً، والتي أُسندت للقوات المسلحة بالأمر المباشر دون مناقصات عامة كما هو متبع²³. وتضمنت المشروعات العملاقة كمشاريع ازدواج قناة السويس وما يرتبط بها من أنشطة تهدف إلى تنمية منطقة قناة السويس في محيط محافظات الإسماعيلية وبورسعيد، والسويس، ومشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة المقرر افتتاح المرحلة الأولى منها أواخر 2019، ومشاريع بناء المليون وحدة سكنية، ومشاريع الاستزراع السمكي، ومشاريع إنشاء مدن جديدة كالجلالة، والعلمين والمنصورة، ومبادرة صندوق "تحيا مصر" التي دشنها الرئيس السيسي للقضاء على المناطق العشوائية. وكذلك مشروع استصلاح المليون ونصف فدان. يضاف إلى ذلك منح مشاريع البنية التحتية الخاصة بالطرق والكباري -سواء الإنشاء، الصيانة، أو الخدمات اللوجستية كمحطات الوقود وغيرها- إلى الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع²⁴.

يؤكد ذلك بدرجة كبيرة سعي المؤسسة العسكرية للتوسع بمصالحها الاقتصادية مُستفيدةً في ذلك من المزايا النسبية التي تتمتع بها مثل الإعفاء من الضرائب والجمارك والتسهيلات الاقتصادية الأخرى. وتوسع هذا الدور مع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 446 لسنة 2015 الذي فتح الأفق لجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالتصرف في الأراضي التي يتم إخلاؤها وكذلك تأسيس الشركات سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي²⁵.

في هذا السياق، تتجه القوات المسلحة لممارسة دور اقتصادي، نتيجة تدني المستوى المعيشي لصغار ضباط الجيش أواخر عهد مبارك نتيجة تأثرهم ببرامج الخصخصة والتضخم التي قوضت القيمة الشرائية للمرتبات الحكومية، ويتجه التفسير أن قلة صغيرة من القادة واللواءات هي التي استفادت من الإسهام الاقتصادي للجيش²⁶ ويُعزز من هذا الطرح اتجاه القيادة العسكرية لمضاعفة الرواتب والمعاشات العسكرية سواء بعد يناير/كانون الثاني 2011 أو يونيو/حزيران 2013²⁷.

يُضاف إلى ذلك تدني المشروعات الاقتصادية للجيش أواخر الثمانينيات تمهيداً لبرامج الخصخصة التي اتبعتها الدولة فيما بعد. وجدير بالملاحظة أن هذه الإجراءات تمت في عهد الرئيس مبارك نفسه (ذو الخلفية العسكرية وأحد أبناء القوات المسلحة). ومن ثم يُمكننا التأكيد على المنحى التفسيري الذي يتعلق بالتفاهات التي كانت تتم بين مبارك وقادة القوات المسلحة في إطار انتمائهم لمؤسسة واحدة (القوات المسلحة)، وهذا ما كان ليحدث مع جمال مبارك ذي الخلفية المدنية، والمدعوم بالأساس من شبكة كبيرة من رجال الأعمال (ذات المصالح الاقتصادية) والحزب الوطني الحاكم الذي

²² قنديل، مرجع سابق، ص 226.

²³ حازم أبو دومة، القوات المسلحة تنفذ 1600 مشروع تنموي عملاق (1/8/2016)، الأهرام، على الرابط: <https://goo.gl/MaHRom>

²⁴ محمد عبد الله يونس، التحولات الراهنة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر، في: مهند شادي (محرراً) "مصر منذ 30 يونيو: تحولات الدولة والمجتمع"، سلسلة الملف الساخن (الرابط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، مايو 2014)، ص 16.

²⁵ الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

²⁶ Yezid Sayigh, Egypt's army looks beyond Mubarak, *Financial Times*, (2/3/2011). Available at: <http://goo.gl/9jbLb0>

²⁷ أنظر "زيادة معاشات العسكريين 10% للمرة السابعة في عهد السيسي (23/7/2016)، العربي الجديد، على الرابط: <https://goo.gl/pWZSAQ>

يُشكلون عماده. انطلاقاً مما تقدم يرى الباحث أن الإمبراطورية الاقتصادية التي سعت قيادات الجيش لتوسيعها تأثرت سلباً أواخر عهد الرئيس الأسبق مبارك، وكان من المتوقع أن تزداد هذه الفجوة مع وصول مبارك الابن إلى سُدة الحكم.

خاتمة

يُعد توسع دور المؤسسة العسكرية في المكون الاقتصادي المصري بعد 30 يونيو/حزيران 2013، وخاصة مع قرار رئيس الجمهورية نوفمبر 2015 الذي سمح للقوات المسلحة بتأسيس شركات وإقامة شركات سواء برأس المال الوطني أو الأجنبي. بحيث يصل بنا ذلك كله في النهاية إلى صعوبة الفصل بين اقتصاد الجيش واقتصاد الدولة، أو انهيار الأخير في حال سحب النشاط الاقتصادي من القوات المسلحة.

على الناحية الأخرى، يعتبر عدد من الباحثين والخبراء العسكريين (كما أوردنا) أن توسع الجيش في الاقتصاد المحلي جاء كردة فعل لإحجام الاستثمار الأجنبي لا سيما مع تآكل البنية التحتية وعدم صيانتها في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد أوائل 2011، لذا يعتبرون دور الجيش ضروري لتهيئة المناخ الاستثماري لما لديه من قوة بشرية، وإمكانات مادية وتكنولوجية قادرة على إحداث التنمية. بالتالي، يقتصر دوره على توجيه الاقتصاد وليس احتكاره. مثل تنوع المشاريع الكبرى كالطرق والكباري، واتساع الحيز العمراني، واستصلاح الأراضي فرصة لتهيئة قطاع البنية التحتية أمام الاستثمار الأجنبي.

يتعارض مع هذه الرؤى ما انتهجته المؤسسة العسكرية لتحسين امتيازاتها سواء في تحصين منصب وزير الدفاع من سلطة الرئيس، أو حماية مشروعاتها واقتصادها عن الرقابة وتضمين ذلك كله دستورياً، لذا، فإن امتلاك الجيش لحصة كبيرة في الاقتصاد المدني، يجعل منه رقماً مهماً في معادلة الحكم والسياسة؛ حيث تسعى المؤسسة لتحسين مكتسباتها الاقتصادية من النخبة السياسية وذلك من خلال تدخلات في العملية السياسية برمتها، وهذا ما يوحى بأهمية النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة كمحدد حاكم لقراراتها وتحركاتها تجاه العملية السياسية، وهو ما برز فعلياً في حالة تنحي مبارك 2011، وعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو/تموز 2013.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الوثائق:

الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية، العدد (48) مكرر(ب)، 29/11/2015.

2- الكتب:

قُرني، بهجت وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بهجت قُرني (محرراً)، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012).

مصطفى، نادية وآخرون، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية (أعمال مؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية)، نادية مصطفى، أمل حمادة (محرران)، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش 1952-1977، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار المحروسة، 2005).

3- الدوريات:

يونس، محمد عبد الله، منفعة مُتبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، *السياسة الدولية* (ملحق اتجاهات نظرية)، العدد 191، يناير/كانون الثاني 2013.

____، اندماج متصاعد: إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، *السياسة الدولية*، العدد 190 أكتوبر 2012.

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

Abul-Magd, Zeinab and Others, *Businessmen in arms. How the military and other armed groups profit in the MENA Region*, Elke Grawert and Zeinab Abul-Magd (Editors), (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield Education, 2016).

Stephen Haber, "Authoritarian Government." In: Barry Weingast and Donald Wittman (eds), *Oxford Handbook of Political Economy*, (UK: Oxford University Press, 2006).

Finer, Samuel E., *the Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 5th edition (U.S.A: 2009).

Scientific Journals:

Imad Harb, "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?" Middle East Journal 57, no. 2 (2003), Pp. 285-286.

Perlmutter, Amos. "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities." Comparative Politics 1, no. 3 (1969): 382-386.

محمود جمال: باحث في العلوم السياسية، خاصة قضايا التحول الديمقراطي وسوسيولوجيا الدين. حصل على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإنسانية من معهد الدوحة للدراسات العليا في موضوع "سياسات إدارة المساجد والخطاب الديني: دراسة الحضور السياسي في الفضاء الديني بمصر بعد ٢٠١١، له العديد من الأبحاث المنشورة.